



أفراح التركيت والرضوان

6

«الإحلال والتوظيف» ناقشت تقرير البطالة

الدلال: الحكومة فشلت في التوظيف ويجب إقرار البديل الإستراتيجي للرواتب وتكوين القطاع الخاص

المشاريع المنجزة من وزارة الأشغال خلال الخمس سنوات الماضية وحتى تاريخه والتي تم التأخر في استلامها من الوزارات والجهات الحكومية المختصة والمتابعة لها المشاريع لمدة تزيد عن ستة من تاريخ الإنجاز مع ذكر كل من اسم المشروع وتاريخ إنجاز وزارة الأشغال للمشروع والجهة المستفيدة وهل تم الاستلام للمشروع من عدمه مع ذكر الأسباب.

2- يرجى أفادتي برأي وموقف كل من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين من المشاريع التي أنجزتها وزارة الأشغال خلال الخمس سنوات الماضية ولم تستلمها الأجهزة الحكومية المستفيدة مع إرفاق رأي الأجهزة الرقابية المذكورة أعلاه في سبب تأخر كل مشروع من تلك المشاريع.

3- تأخر استلام المشاريع وخسارة المال العام نتيجة لذلك يعكس ضعف التخطيط المسبق مع تحميل الدولة أعباء وتكاليف مالية ومشاريع قد لا يكون لها حاجة، فهل قامت وزارة الأشغال بمخاطبة مجلس الوزراء أو الجهات المعنية بأي رأي أو تقرير أو دراسة في شأن أهمية إعادة النظر في طلب تلك المشاريع أو إلغاء بعض المشاريع حفاظاً على المال العام وضمان لحسن الإدارة والأنجاز مع إرفاق نسخة من تلك الدراسات وصور البعض أن وجدت.



تصوير محمد صابر

جانب من اجتماع اللجنة

مستشفى جابر سابقاً، مستشفى الجبراء الجديد، عدد من مدارس وزارة التربية... إلخ) ، وتأخر استلام المشاريع المنجزة يحمل ميزانية الدولة أعباء مالية كبيرة سببها انتهاء عقد الصيانة إضافة إلى احتمالية تحمل أعباء أخرى مالية في حال استلام المشروع لاحقاً وإجراء صيانة بسبب فترة الانتظار السابقة ، ونظراً لأهمية الموضوع وحفاظاً على المال العام، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية : من أهم معوقات التخطيط والتنمية المنشودة عدم وجود تخطيط سليم للخطة التنموية واحتياجات الدولة كما أن ضعف الإدارة سبب آخر في تأخر إنجاز المشاريع أو حسن إدارتها وبالآخص في مشكلة إنجاز عدد من مشاريع الخطة التنموية وقيام الأجهزة الحكومية بعدم استلام تلك المشاريع بعد إنجازها لاعتبارات تتعلق بعدم القدرة على إدارتها أو تفعيلها ومن ذلك

الف نسمة من الجالية المصرية بالكويت وغيرها من الجاليات ، وهناك 30% من الوافدين لا فائدة منهم ولا عمل ولا خبرات. وتابع الدلال : ويجب تقليص عدد العمالة بالكويت ، وهذا سيخفف الضغط على الخدمات ، ويجب ألا يزيد عدد العمالة عن رقم معين ولكل جالية نسبة معينة، وللأسف عندنا زيادة سنوية 3% من العمالة بالكويت .

الوافدين ساهم في تردي الخدمات والأدوات والمرورية والاضرار بالجانب الأمني وقال الدلال : هناك ربط الكتروني بين مصر الكويت في قطاع العمالة وهذا يغير أزمة زيادة عمالة الوافدين وهناك 3 ملايين وافد ومليون و200 ألف كويتي ووجود أعداد الكبيرة من الوافدين معناها تدهور الخدمات والطرق وازدحام مروري والإشكالية الأمنية ، وهناك 500 ألف نسمة من الجالية الهندية في الكويت و450

قال الدلال : للقطاع الخاص لوائح ونظمه ونحتاج إلى ضمان الامن الوظيفي للعمال الوطنية. وقال الدلال : مطلوب تشريعات ولدينا اجتماع للجنة الاحد المقبل وتوجهنا الأولى ان يعاد تشكيل اللجنة في دور الاعتقاد الجديد ال لتنفيذ الاجراءات العملية في الاحلال وللذهاب الخطوات العملية التكويت وعن التركيبة السكانية قال الدلال : لا بد من تحديد نسبة معينة لكل جالية في البلاد وارتفاع اعداد

بالكامل وتكون للكويتيين فقط . وعن ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل قال الدلال : الحكومة خاطبت جامعة الكويت وامانة التخطيط عن ذلك وهي اجراءات إدارية ومطلوب ان تكون عملية . وقال الدلال : يجب اقرار البديل الاستراتيجي للرواتب ويجب الاهتمام بالأمن الوظيفي للكويتيين بالقطاع الخاص . وعن الجوائز المطلوبة لتشجيع عمل الكويتيين بالقطاع الخاص ،

ربيع سكر قال عضو لجنة الاحلال وأزمة التوظيف البرلمانية النائب محمد الدلال : لجنة الاحلال ناقشت مسودة تقريرها عن البطالة والتكويت بعد اجتماعات خلصت الى فشل الحكومة في ادارة هذا الملف وعدم تزويد اللجنة بالأرقام ، وعدم وجود رؤية لتوظيف الكويتيين في القطاع الخاص الذي أصبح طارداً للكويتيين ولذلك يتجه الكويتيون الى العمل في القطاع الحكومي وتابع الدلال : لا استبعد وجود ضغوط خارجية من الدول العربية والأجنبية على الحكومة لتعيين أفراد جالياتهم وتعطيل عملية الاحلال في الدولة ، وهذا ليس كل بيت كويتي يعاني من بطالة أبائهم ونسبة البطالة وصلت الى 6% وللأسف بلد نفعي مثل الكويت نجد خريج هندسة البترول لا يوجد لهم مكان للعمل ، وتخصصات علم النفس لا تعمل بالتربية وهناك مشكلة في التوظيف على مستوى الدولة . وأضاف الدلال من مؤتمره: نتيجة الى الزامية تحويل قطاعات بالدولة الى تكويت بالكامل خلال مدة محددة خلال 10 سنوات او 15 سنة ومنها القطاع الخاص مثل الدول الخليجية الأخرى فالسعودية هناك سعة وسلطنة عمان يتبع عمالية العمل لذلك في الكويت يمكن تكويت قطاعات

طالبوا الرومي بحاسبة المقصرين عدم تصريف مياه الأمطار في مناطق الدائرة الخامسة يثير غضب النواب



طلال الجلال



محمد الحويلة

عبر عدد من نواب الدائرة الخامسة عن استيائهم من تجمع مياه الأمطار في مناطق الدائرة وعدم تصريفها ، وطالبوا وزير الأشغال حسام الرومي بمحاسبة المسؤولين عن ذلك . وقال النائب د. محمد الحويلة: تواصلت مع الأخ وزير الأشغال والبلدية واطلعت على بعض الصور والفيديوات لحالة الشوارع في المناطق الجنوبية وكيف أن المطر كشف ضعفها هي والبنية التحتية، وسقوم شكوراً الان بزيارة ميدانية للوقوف عليها ووضع الحلول السريع لها تمهيداً للانتهاء من صيانتها وتجديدها كلياً وأضاف الحويلة : اقترحت والنائب ماجد المطيري على وزير الأشغال الرصد المبكر للاماكن المتوقع تجمع مياه الامطار فيها من خلال فرق ثابتة تتدخل عند الطوارئ

و طالب النائب طلال الجلال وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي بمحاسبة المسؤولين عن سوء شبكة تصريف مياه الأمطار والبنية التحتية التي تسببت في غرق بعض المناطق، خاصة المناطق الجنوبية ومنها مناطق هدية والرقعة ومدينة صباح الأحمد. وقال الجلال في تصريح صحفي إنه رغم كل التحذيرات من تعرض الكويت لهوجة أمطار، الا ان الأمطار كشفت للمرة الثانية عن سوء التخطيط، ويجب على وزير الأشغال اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تكرار ما حدث ومعالجة المشكلة في المناطق التي تجمعت فيها مياه الأمطار. وشدد الجلال على ضرورة عمل صيانة دورية لشبكة الأمطار، خاصة أننا في بداية موسم هطول الأمطار، مشيراً الى أنه سيتقدم بأسئلة برلمانية إلى وزير الأشغال للوقوف على ما اتخذته من خطوات واجراءات إزاء ما حدث.

هل منحت مكافآت الأعمال الممتازة لبعض الموظفين وحجت عن آخرين؟ عبد الصمد يسأل وزير الصحة عن أسباب تعطيل عمل لجنة التظلمات في الوزارة



عدنان عبد الصمد

وجه النائب عدنان عبد الصمد سؤالاً الى وزير الصحة قال فيه: لما كانت مكافآت الأعمال الممتازة التي وضعها المشرع تهدف إلى خلق بيئة عمل ممتازة وتمييز العاملين المستحقين بحسب جهودهم وأعمالهم وتشجيعهم في الوزارات ودرءاً لشبهات شخصانية حرص المشرع على وجود لجنة للتظلمات تكفل النظرة بحيادية في هذه التظلمات وإبداء رأيها فيها الا انه للأسف وردت إلينا أنباء عن تعطيل أعمال هذه اللجنة وعدم البت في أي من التظلمات التي رفعت إليها.

لذا يرجى تزويدي بأفادتي بالاتي

1- ما أسباب تعطيل عمل لجنة التظلمات في الوزارة؟

2- هل شمل عمل لجنة النظر في كل التظلمات؟

3- هل منحت مكافآت الأعمال الممتازة لبعض الموظفين وحجت عن بعضهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان الأساس القانوني للمنع والحجب؟

ومنها سعيه لتعيين رئيس للمجلس الطبي العام بإشراف وكيل مساعد الدوسري: نحذر وزير الصحة من الانتقائية في تعيينات الوظائف القيادية والإشرافية



ناصر الدوسري

حذر النائب ناصر الدوسري وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح من مغبة الانتقائية في قرارات التعيينات في الوظائف القيادية والإشرافية، لافتاً الى ان هناك مساعي من قبل الوزير لتعيين رئيساً للمجلس الطبي العام وهذه المساعي تتم حالياً بإشراف أحد الوكلاء المساعدين.

وذكر الدوسري ان هناك تسريبات تفيد أن الوزير يرغب بتعيين من قام بتكليفها رئيساً للمجلس الطبي العام كونها أحد المحسوبين من المقربين اليه ويصفتها مراقب اللجان.

وحذر الدوسري من خطورة العبث وبشكل مزاجي وانتقائي في المؤسسة الصحية وتوزيع المناصب فيها دون استحقاق واولوية، مؤكداً أن مع الأسف الشديد ان يصدر هذه القرارات وزيراً خرج من رحم هذه الوزارة ونرى اليوم كيف يقوم بالانتقاف على الدستور والقانون والنظم واللوائح ويجب عليه ان يدرك بأنه سيحاسب على تجاوزاته.

واعلن الدوسري تشديد الرقابة على هذا الملف بالذات ووضع ضمن اولوياته خلال المرحلة الحالية فإذا استشعر بان الوزير اتخذ قرارات غير مستحقة وبعيده عن النظم واللوائح فإنه لن يتردد في تفعيل أدواته الدستورية لمحاسبة الوزير.

في سؤال إلى وزير النفط ماجد المطيري: ما مبرر التمييز بين الموظفين في نقطة الارتباط لمشاريع البيئة الكويتية؟



ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء قال فيه : في نهاية عام 2015 تم انتهاء التعاقد مع عدد (5) من الموظفين الكويتيين في نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة اختياريًا وتم اعطائهم باكيج بمبلغ 70 الفاً لكل منهم بينما من تم انتهاء خدماتهم في بداية عام 2017 لم يستفيدوا من هذه الميزة .

1- ما المبرر الذي تم بناءً عليه التمييز بين الموظفين الكويتيين واعطاء باكيج بمبلغ (70 الف دينار) للموظفين الذين تم إنهاء خدماتهم لعام 2015م؟

2- ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم اعطاء من تم إنهاء خدماتهم في عام 2017م نفس الباكيج؟ يرجى تزويدي بالمستندات والأدلة؟ وما هو سبب التفرقة بين الموظفين الذين يعملون في جهة عمل واحدة؟

عبد الكريم الكندري يسأل جميع الوزراء عن إجراءات تطبيق سياسة الإحلال في وزاراتهم

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري سؤالاً إلى جميع الوزراء عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارات والجهات والمكاتب التابعة لها لتطبيق سياسة إحلال المواطنين بالوظائف العامة التي يشغلها الوافدون.

ونص السؤال على ما يلي:

أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات بشأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية منها القرارات أرقام (2) لسنة 1997 و (2) لسنة 2000 و (13) لسنة 2007 وأخيراً (11) لسنة 2017 بهدف إحلال الموظفين الكويتيين في الوظائف العامة.

وعليه يراى أفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارات والجهات التابعة لها لتطبيق سياسة إحلال المواطنين بالوظائف العامة التي يشغلها الوافدون؟

2 - هل وضعت الوزارات والجهات التابعة لها خطة لتكويت الوظائف العامة تنفيذاً لقرارات ديوان الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بها.

3 - كم يبلغ عدد الوافدين الذين يعملون بكل وزارة والجهات والمكاتب التابعة لها «بكافة أنواع العقود» من الذين تجاوزت أعمارهم 55 سنة؟ وما سبب التجديد لهم بدلاً من إنهاء عقودهم وإفساح المجال للكويتيين في هذه الوظائف؟

4 - أعداد الوافدين العاملين بالوزارات والجهات والمكاتب التابعة لها «بكافة أنواع عقودهم» مع تبيان تخصصاتهم وأماكن عملهم وذلك منذ عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال